

١- هذا وتتألب الآفاق الجديدة التي بلغها العلم والتقنية مزيدا من التعاون الدولي . ونحن نؤكد من جديد عزمنا على الاستفادة التامة ، ولا سيما عن طريق الأمم المتحدة ، من الفرص التي لم يسبق لها مثيل والتي أوجدتها فتوحات العلم والتقنية لمصلحة الشعوب في كل مكان فسي مباديين منها الفضاء الخارجي ، واستخدام قيعان البحار الموجودة خارج حدود الولاية القومية في الأغراض السلمية ، وتحسين نوعية البيئة ، وذلك بحيث يتاح للبلدان المتقدمة النمو والبلدان المتنامية على السواء أن تشارك مشاركة عادلة في فوائد الفتوحات العلمية والتقنية ، وأن تسهم بذلك في التصجيل بالانماء الاقتصاد في جميع أنحاء العالم .

١١- أن الزيادة الكبيرة في عدد أعضاء المنظمة منذ سنة ١٩٤٥ يشهد على حيوتها ؛ إلا أن عالمية عضوية المنظمة لم تتحقق بعد . وانا لنحرب عن أملنا في أن تصبح جميع الدول الأخرى المحبة للسلم والتي تقبل بالالتزامات الواردة في الميثاق وترى المنظمة أنها قادرة على تنفيذ تلك الالتزامات وراغبة في تنفيذها ، أعضاء في المنظمة في المستقبل القريب . ومن المرغوب فيه أيضا إيجاد الطرق والوسائل المؤدية إلى دعم فعالية المنظمة في القيام بأعمالها المتزايدة حجما وتحقيدا في جميع مجالات نشاطاتها ، وبخاصة تلك المتعلقة بدعم السلم والأمن الدوليين ، بما في ذلك التوسع في ترشيد توزيع الأعمال وتنسيقها فيما بين مختلف الوكالات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة .

١٢- وتواجه البشرية اليوم موقفا حاسما يحتم عليها الاختيار الما قبل بين أحد أمرين : فاما زيادة التعاون السلمي والتقدم ، واما الفرقة والنزاع ، بل الفناء . ونحن ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، إذ نحفل رسميا بالذكرى الخامسة والعشرين للأمم المتحدة ، نؤكد من جديد عزمنا على بذل قصارنا لتأمين سلام دائم على الأرض ولمراعاة المقاصد والمبادئ المقررة في الميثاق ، ولنا كل الثقة في أن تؤدي الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة إلى السير بالبشرية قدما في طريق السلم والعدل والتقدم .

الجلسة العامة ١٨٨٣

٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠

القرار ٢٦٢٨ (الدورة ٢٥)

الحالة في الشرق الأوسط

أن الجمعية العامة ،

أن يساورها القلق الشديد لكون استمرار الحالة الراهنة الخطيرة المتدهورة في الشرق الأوسط يشكل تهديدا جديا للسلم والأمن الدوليين ،

وان تؤكد من جديد عدم الاعتراف بأية مكاسب اقليمية ناتجة عن التهديد باستعمال القوة
او استعمالها ،

وان تأسف لاستمرار اعتلال الاقاليم العربية منذ ٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ،

وان يساورها القلق الشديد لان قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر في ٢٢ تشرين
الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، الذي اتخذ بالاجماع والذي ينص على تسوية سلمية للحالة في الشرق
الاطلس ، لم ينفذ الى الان ،

وقد نارت في البند المصنوع : " الحالة في الشرق الاوسط " ،

١- تؤكد من جديد ان اكتساب الاقاليم بالقوة امر غير جائز ، وانه يجب لذلك رد الاقاليم
التي تم احتلالها على ذلك الوجه ؛

٢- وتؤكد من جديد ان ايجاد سلم عادل دائم في الشرق الاوسط يجب ان يتضمن تطبيق
كل من المبادئ التالية :

(أ) انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الاقاليم التي احتلت خلال النزاع الاخير ؛

(ب) انهاء جميع الادعاءات بوجود حالة حرب او جميع حالات الحرب واحترام بسلامة
والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وعقها في العيش بسلام داخل
حدود آمنة محترفة بها في منجى من التهديد باعمال العنف او من اعمال العنف ، والاعتراف بذلك
كله ؛

٣- وتدرك ان احترام حقوق الفلسطينيين هو عنصر لاغنى عنه في ايجاد سلم عادل دائم
في الشرق الاوسط ؛

٤- وتحث على التنفيذ السريع لقرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي ينص على التسوية
السلمية للحالة في الشرق الاوسط ، بجميع اجزائه ؛

٥- وتدعو الاطراف المعنية مباشرة الى الاعاز الى ممثليهم باستئناف الاتصال مع الممثل
الخاص للامين العام في الشرق الاوسط بغية تمكينه من القيام ، في اقرب وقت ممكن ، بالمهمة المناطة
به ، مهمة تنفيذ قرار مجلس الامن بجميع اجزائه ؛

٦- وتوصي الاطراف بتمديد وقف اطلاق النار لمدة ثلاثة اشهر لكي يتسنى لهم الدخول
في محادثات تحت رعاية الممثل الخاص بقصد اعمال قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ؛

٧- وتلتزم من الامين العام اعلام مجلس الامن خلال فترة شهرين ، واعلام الجمعية العامة ،
عند الاقتضاء ، عن جهود الممثل الخاص وعن تنفيذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ؛

٨- وتلتزم من مجلس الأمن ان ينظر ، عند الضرورة ، في اتخاذ الترتيبات اللازمة ، طبقا للمواد المختصة من ميثاق الامم المتحدة ، لتأمين تنفيذ قراره .

الجلسة العامة ١٨٩٦
٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠

القرار ٢٦٣٢ (الدورة ٢٥)

ترشيد اجراءات الجمعية العامة وتنظيمها

ان الجمعية العامة ،

ان تدرك ان ازدياد مسؤولياتها وعدد اعضائها تجعل اعادة النظر في اجراءاتها و---
تنظيم اعمالها امرا مستوصيا ،

وان راكمها ان الامم المتحدة مطالبة اكثر فاكثر بمواجهة تحديات جديدة والقيام بمبادرات جديدة
وان تضع نصب عينيها ضرورة تأمين مناقشة جميع البنود السياسية والانمائية الهامة في الهيئة
المناسبة وبقائها قيد الدرس المستفيض ،

١- تلتزم من رئيس الجمعية العامة ان يشكل خلال دورتها هذه لجنة خاصة لترشيد اجراءات
الجمعية العامة وتنظيمها تؤلف من احدى وثلاثين دولة عضو على اساس التوزيع الجغرافي العادل ،
وذلك لدراسة الارق والوسائل المؤدية الى تحسين اجراءات الجمعية وتنظيمها وفقا لاحكام ميثاق الامم
المتحدة ، بما في ذلك توزيع بنود جدول الاعمال ، وتنظيم العمل ، والوثائق ، والنظام الداخلي والمسائل
المتصلة به ، والمناهج والممارسات ، وتقديم تقرير بذلك الى الجمعية في دورتها السادسة والعشرين ؛

٢- وتلتزم من حكومات الدول الاعضاء ان تمنح اللجنة كل مساعدة قد تحتاج اليها
لتنفيذ هذا القرار ، وان تقدم الى اللجنة آراءها ومقترحاتها في موعد لا يتجاوز ٢٨ شباط
(فبراير) ١٩٧١ ؛

٣- وتلتزم من الولايات المتخصصة ان تقدم اية معاومات لها اهميتها فيما يتعلق بالاجراءات
المسابقة في كل منها ؛

٤- كما تلتزم من الاممين العام ان يقدم الى اللجنة كل مساعدة لازمة للقيام بمهمتها ؛

٥- وتدور اللجنة تدوير وتوزيع محاضر موجزة لاعمالها .

الجلسة العامة ١٨٩٨
٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠

*

* *